مصلح النقدي *: آفة المستشارين في حكومة العراق

قبل 2003، كان هنالك عدد محدود من المستشارين أغلبهم وزراء سابقون أعفوا من مناصبهم ومنحوا عنوان مستشار والحقوا بديوان الرئاسة. وما لا يزيد عن مستشار واحد في 4 أو 5 وزارات فقط وهيئة التصنيع العسكري. وعدا المستشارين المنسبين إلى ديوان الرئاسة، كان المستشارون في الوزارات وهيئة التصنيع العسكري موظفون معينون على الملاك الدائم بدرجة خاصة (آ) تعادل "وكيل وزارة" ويطبق عليهم قانون الخدمة المدنية ذي العدد 24 لسنة 1960 المعدل من حيث المؤهلات والخبرات وسنوات الخدمة والراتب والتقاعد .

منذ تشكيل مجلس الحكم في تموز 2003 بدأت "طوشة" المستشارين، حيث أصبح لكل عضو من أعضاء مجلس الحكم الـ 25 عدد من المستشارين وكذا الوزراء ورؤساء الهيئات المستقلة وهيئة رئاسة الجمعية الوطنية ولجانها، لاسيما لجنة صياغة مسودة الدستور. ومنذ آيار 2005 عين غازي عجيل الياور وطالباني والجعفري والمالكي عشرات المستشارين في رئاسة الجمهورية ومكتب رئيس مجلس الوزراء وفي الأمانة العامة لمجلس الوزراء ودوائرها. واستحدثت وزارة المالية لكل هؤلاء درجات خاصة (آ). وفي تشرين الأول 2006 استحدث المالكي بأمر ديواني هيئة المستشارين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتضم وزراء سابقين مثل ثامر عباس غضبان وجوان فؤاد معصوم ووجدان ميخائيل وما يزيد عن 100 من وكلاء الوزارات والمديرين العامين المتقاعدين والمحازبين، أكثرهم من حزب الدعوة الإسلامية والأقل من أحزاب إسلامية أخرى وإثنين أو ثلاثة من المهنيين المستقلين .

الطريف أن بعض المستشارين المعينين منذ 2003 كانوا مقيمين خارج العراق ويستلمون رواتبهم وغير ذلك من ما شاء أولي الأمر من دون أن يداموا! والأطرف أن 3 على الأقل من مستشاري الطالباني كانوا من البيشمركة ولا يحملون أية شهادة دراسية!

عندما أصبح العبادي رئيسا لمجلس الوزراء، قلل إلى حد كبير عدد المستشارين وحذف العشرات من الدرجات الوظيفية الخاصة (آ) وألغى عشرات من عقود المستشارين ليصبح عددهم لا يزيد عن 100 في كل دوائر الدولة، وأثار بذلك حنق رئيس الجمهورية آنذاك والأحزاب الحاكمة. وأعد العبادي قانون تنظيم عمل المستشارين الذي أقره مجلس النواب قي 15 آيار 2017 وأرسله إلى رئيس الجمهورية للمصادقة عليه وإصداره، لكن القانون ظل حبيس أدراج 3 رؤساء جمهورية متعاقبين: فؤاد معصوم وبرهم صالح وعبد اللطيف رشيد حتى أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارها ذي العدد 237 / اتحادية / 2022 في 20 كانون الأول 2022 الذي ألزم رئيس الجمهورية بالمصادقة على القانون وإصداره. وهكذا نشر قانون تنظيم عمل المستشارين المرقم 3 لسنة 2022 في الوقائع العراقية بعددها 4702 في 3 كانون الثاني 2023 بعد 5 سنوات و7 أشهر و18 يوما من إقراره في مجلس النواب، في حين أن 73 – ثالثا من الدستور حددت المدة بـ 15 يوما فقط. أية مهزلة!

حدد القانون عدد المستشارين بـ 6 فقط لكل من مجلس النواب ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء و1 – 3 للوزارات. لكن ما أن أصبح القانون المرقم 3 لسنة 2022 نافذا، بدأ التحايل عليه. إذ جرى تثبيت المستشارين الـ 6 لكل من مجلس النواب ورئيس الجمهورية

ورئيس مجلس الوزراء على الملاك الدائم، لكن جرى ابتداع عنوان "استشاري"، أي مستشار بعقد، منح للمئات، أغلبهم من المحازبين والمتزلفين وغير المؤهلين يعملون ظاهرا بأجور فليلة نسبيا لا تزيد عن 1,5 مليون دينار شهريا، لكنهم يمنحون مكافآت شهرية تتراوح بين 5 و10 مليون دينار حسب القرب من الزعماء و"عيديات" وإيفادات وعجلة وسائق وسكرتير .

ما يجري تداوله من أن لرئيس الوزراء السوداني جيشا جرارا من المستشارين أمر مبالغ فيه. فللسوداني 6 مستشارين معينين على وفق القانون المرقم (3) لسنة 2022 وربما 100 – 140 استشاري بعقد ولكن ليس في إمكاني تأكيد هذا الجيش الجرار من المستشارين، لكن أغلب هؤلاء من الاستشاريين وليسوا مستشارين.

(*) باحث عراقي متخصص في قضايا الإصلاح والتنمية الإدارية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 10 اذار 2024

http://iraqieconomists.net/ar/